

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 33

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشا و اغا ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٧٨٨

كفر الريات مدني رقم ٢٩ ستمبر سنة ٩٠٠
في قضية الستات حنيفة الشربجييه ومن معها
« ضد » السبت مشهور جان اليضا ومن معها
بطلان وصحة الدعاوي
واوراق التكليف بالحضور

(المواد ١٣ و ٢٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٣
من قانون المرافعات)

١ - يزول بطلان كل ورقة من أوراق
الاجراءات بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد
منه انه اعتبرها صحيحة . راجع المادة ١٣٩ مرافعات
٢ - للقاضي أن لا يحكم ببطلان أي
ورقة من أوراق المرافعات لسبب عدم اتباع
اجراءات قضى بها القانون الا اذا كانت هذه
الاجراءات جوهرية ومرتبطة ارتباطاً كلياً بأذات
الورقة

٣ - ان القانون ولو انه قضى بوجود
اشتمال الاوراق الملغاة أصلاً وصورة على البيانات
الموضحة فيه والا كان العمل لاغياً الا ان عدم
اشتمال صور الاوراق على تلك البيانات أو بعضها
سواء كان ناشئاً عن غلط أو عدم التفات لا يكون

وجهاً من أوجه البطلان ما دام ان أصل
الورقة واف بالغرض المقصود

بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنية وتجارية
في يوم السبت ٢٩ ستمبر سنة ٩٠٠

تحت رئاسة حضرة محمد افندي ابراهيم قاضي
المحكمة وبحضور حسين افندي لطفي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية المعارضة المرفوعة من السيدات
حنيفة الشربجييه حرم المرحوم عثمان بك الهرميل
واستنته وحيدته ونظله وعديله كريمة من محلة
مرحوم

ضد

الست مشهور جان اليضا أرملة المرحوم عثمان
بك الهرميل عن نفسها وبصفقتها وصية شرعية
على أولادها القصر احمد صبحي وفردوس
وعين الحيوية والستات فطوميه وقيدته وأربي
وحسين الجميع ورثة عثمان بك الهرميل من
محلة مرحوم ما عدا الست قيدته من ابيار
الواردة الجدول سنة ٩٠٠ نمرة ١٠٦٧

وقائع الدعوى

الستات حنيفة الشربجييه ومن معها عارضن
بتاريخ ١٧ ستمبر سنة ٩٠٠ في الحكم الفيابي
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٥ ستمبر سنة
٩٠٠ . بصفه مستعجله القاضي بتعيين احمد
عبد الفتاح البرادعي حارساً قضائياً لاستلام

المقاررات الموضحة حدودها بالاوراق وإدارة
شؤونها الى آخر ماجاء بالحكم المذكور وطلبين
بلسان المتكلم عن شقيق افندي الهرميل وكيهين
الحكم بقبول المعارضة شكلاً وموضوعاً بالغاء
اعلان الدعوى الصادر فيها الحكم المعارض فيه
والغاء الحكم المذكور بكامل أجزائه مع الزام
المعارض ضدهم بالمصاريف لان التكليف الذي
حصل بموجب الاعلان الاول كان لمحكمة طنطا
الاهلية لا لمحكمة كفر الزيات المرفوعة أمامها
الدعوى كما ان الاعلان الثاني الرقيم ٥ ستمبر
سنة ٩٠٠ هو لاغ لانه حصل بمعرفة مندوب
محضر ولم يكن موقفاً عليه من شاهدين كما وانه
لم يشتمل على موضوع الدعوى

والوكيل عن المعارض ضدهم قال بان
موضوع الدعوى ولو انه لم يذكر في الاعلان
الثاني الا أن هذا الاعلان هو محمول على
الاعلان الاول المشتمل على هذا الموضوع
وأما ذكر لفظة محكمة طنطا بالاعلان الاول
هو من باب السهو وحصل مداركته بالاعلان
الثاني وأما ما قيل من أن الاعلان الثاني لاغ
فلا يلتفت اليه لان غرض الشارع من توقيع
الشاهدين اتمام عمل المندوب لانه غير محلف
ولكون الاعلان لا يمكن انكار استلامه خصوصاً
وان الشاهدين موقعين على أصل الاعلان
المحكمة

حيث ان المعارضة تقدمت في الميعاد القانوني

تكون مقبولة شكلاً

وحيث ان النزاع القائم الآن بين الطرفين ينحصر في معرفة ما اذا كانت صحيفة الدعوى التي اتبى عليها صدور الحكم القياي توفرت فيها الشروط القانونية من عدمه

وحيث ان المتكلم عن وكيل المعارضات يعني طلب بطلان صحيفة الدعوى على سببين احدهما هو الاعلان الرقم ٢١ اغسطس سنة ٩٠٠ كلفن فيه المعارضات بالحضور أمام محكمة طنطا الاهليه لا أمام محكمة كفر الزيات المتظورة أمامها الدعوى والثاني هو ان الاعلان الرقم ٥ ستمبر سنة ٩٠٠ لم تبين فيه موضوع الدعوى كما وانه حصل عن يد مندوب محضر ولم يتوقع عليه من شاهدين

عن الامر الاول

وحيث انه لا خلاف في أن اعلان الدعوى الرقم ٢١ اغسطس سنة ٩٠٠ كلفت فيه المعارضات بالحضور أمام محكمة طنطا الاهليه لسماعن الحكم بجلسة يوم السبت ٢٥ اغسطس سنة ٩٠٠ يتعين حارس قضائي لاستلام المقاررات المينة به لحين الفصل في دعوى القسمة

وحيث ان الاعلان المذكور لم يكن هو الذي اتبى عليه صدور الحكم القياي بل ان الحكم القياي كان صدوره بناء على الاعلان الرقم ٥ ستمبر سنة ٩٠٠ كما هو مذكور بالحكم وقد زال البطلان الموجود بالاعلان الاول بمجرد تكليف المعارضات بالحضور أمام هذه المحكمة المختصة أصلاً في نظر الدعوى لوجود دعوى القسمة أمامها بموجب الاعلان الثاني لان الواجب الاخذ به الآن هو الاعلان الثاني لا الاعلان الاول

عن الامر الثاني

وحيث ان اوراق التكليف بالحضور في المواد المدنية والتجارية يجب في الاصل ان تعلن على يد محضرين فاذا أعلنت على يد مندوبي المحضرين وجب استيفاء ما أوجبه المادة (١٣ من قانون المرافعات)

وحيث ان المادة المذكورة أوجبت ان يكون تسليم الاوراق التي تعلن على يد مندوبي المحضرين بحضور شاهدين وان يذكر في الاصل والصورة حضورهما وان يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين بالاعلان امضائهم أو اختامهم وحيث انه ظاهر من الاوراق ان الاعلان الرقم ٥ ستمبر سنة ٩٠٠ أعلنه مندوب محضر وقد تسلمت صورته لشقيق اقندي الهرميل المقيم مع المعارضات بمحل ومعيشة واحدة وذلك عن يد شاهدين وقما على أصل الاعلان غير انهما لم يوقعا على صورته المقدمة من الحاضر عن وكيل المعارضات بالاوراق

وحيث ان غرض الشارع من تسليم الورقة في هذه الحالة على يد شاهدين هو وثوق المحكمة من وصول الصورة لصاحبها حتى في حالة عدم حضور المعلن اليه تكون ذمته مرتاحة في الحكم الذي يصدر عليه غيابياً

وحيث ان صورة الاعلان تسلمت فصلاً للمعارضات وقد قدمت منهن اليوم بالاوراق واذاً يكون الغرض الذي قصده الشارع قد تم ولو ان الشاهدين لم يوقعا على تلك الصورة

وحيث ان هذا الاعلان ولو انه لم يشتمل على موضوع الدعوى الا انه احال الخصام على الاعلان الرقم ٢١ اغسطس سنة ٩٠٠ المين فيه الموضوع بياناً كافياً

وحيث انه لاخلاف في ان المعارضات علمن بموضوع الدعوى علماً يقيناً كما هو ظاهر من الانذار الرقم ٢٥ اغسطس سنة ٩٠٠ المرسل منهن ومن شقيق اقندي الهرميل وأخيه الى المعارض ضدهن المقدم منهن بين الاوراق لان حصوله كان مبنياً على الاعلان الاول المين فيه موضوع الدعوى

وحيث ما دام الاصل كما ذكر فلا يصح القول بان الاعلان الرقم ٥ ستمبر سنة ٩٠٠ لايشتمل على موضوع الدعوى

وحيث ان المادة (٢٢ مرافعات) ولولها قضت بان المواعيد والاجراءات المقررة في المواد ٦٣ و٦٧ و٨٥ و٩١ و٩٣ يقضي مراعاتها والا فيكون

العمل لاغياً الا انه يجب على القاضي عند ما يطلب منه بطلان اي ورقة ارتكناً على ما جاء بالمادة المذكورة ان يبحث في سبب هذا البطلان وهل البطلان جوهري أم لا وهل مجرد وجود اي بطلان يكفي لاعتبار الورقة لاغية من عدمه ثم يحكم بما تراهي له بحسب أهمية اوجه البطلان

وحيث ان المحاكم المختلطة قد اتبعت هذا المبدأ في أحكامها غير مره وقررت بان للقاضي ان لا يحكم ببطلان أي ورقة من اوراق المرافعات لسبب عدم اتباع اجراءات قضى بها القانون الا اذا كانت هذه الاجراءات جوهريه ومرتبطة ارتباطاً كلياً بذات الورقة كما وانها قررت أيضاً بان القانون ولوانه قضى بوجوب اشتغال الاوراق المعلنه أصلاً وصورة على البيانات الموضحة به والا كان العمل لاغياً الا ان عدم اشتغال صور الاوراق على تلك البيانات او بعضها سواء كان ذلك ناشئاً عن غلط او عدم التفات لا يكون ذلك وجهاً من أوجه البطلان طالما ان أصل الورقة وافي بالفرض المقصود واشتمل على هذه البيانات راجع الحكمين الصادرين احدهما في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ والثاني في ٨ يناير سنة ٨٥ ومندرجين ضمناً بالجزئين السادس والعاشر من مجموعة الاحكام

وحيث انه مما تقدم جميعه يكون الاعلان صحيحاً ولا محل لما تمسك به المتكلم عن وكيل المعارضات واذا يتعين الحكم برفض هذا الدفع وحيث انه لعدم تكلم الخصام في موضوع المعارضه فترى المحكمة تكليفهم للحكم فيه

فبناء عليه

حكمت المحكمة حضورياً ولا بقبول المعارضة شكلاً وقررت تأنيلاً برفض الدفع الفرعي المقدم من المعارضات وبصححة الاعلان وحددت للمتكلم في موضوع المعارضة جلسة يوم السبت ٦ اكتوبر سنة ٩٠٠ وأبقت الفصل في المصاريف لحين الحكم في الموضوع

والمداولة قانوناً

من حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهمين من التحقيقات والادلة التي أظهرتها هذه التحقيقات المينة بياناً كافياً في اسباب الحكم الابتدائي التي تأخذها محكمة الاستئناف وتعتبرها أسباباً لحكمها عن الاشتراك

من حيث انه ثابت من أوراق الدعوى والتحقيقات التي سبق ذكرها وبما يؤخذ من أقوال المتهمين ان ارمانوس وعبد الشهيد هما اللذان دفعنا ثمن الآلات والمصاريف التي صرفت عليها في النقل وخلافه والمصاريف التي صرفت في اصلاح المحل الذي وضعت فيه تلك الآلات وفصله عن بقية محال الوابور

ومن حيث انه لا يعقل ان شخصاً مثل عبد الشهيد قزمان يمتلك سبع وابورات كالوابور الذي ضبطت فيه النقود المزيفة وآلاتها بصرف مقداراً من النقود مثل الذي صرف على هذه الآلات من غير ان يعرف ان هذه الآلات لازمة حقيقة للوابور أو خلافه وان لم يك مهندساً ميكانيكياً فان اشتغاله بادارة هذه الوابورات والاكتساب منها يجعلان له معرفة كافية بلزوم هذه الآلات للوابورات وعدم لزومها لها

ومن حيث انه لم تجر العادة بان يجعل في الوابورات الصغيرة آلات لاصلاحها عند حصول خلل فيها بل هذا ان وجد يكون في الوابورات الكبيرة مثل وابورات حاجج القطن ووابورات عصر القصب ولكن الوابورات الصغيرة اذا حصل فيها خلل تصلح في الحال المعدة لذلك وعلى فرض ان عبد الشهيد قزمان خالف هذه العادة وتكبد المصاريف الزائدة لاحضار الآلات المذكورة لاصلاح وابوراته فلا يتصور ان يترك وابوراته الخاصة به ويضمها في الوابور المشترك بينه وبين غيره مع انه لم يثبت انه في مكان متوسط بين وابوراته وقريب من طرق الاتصال ومن حيث ان ارمانوس سليمان مستأجر نصف الوابور باعترافه والمستأجر لا يصرف الا المصاريف الضرورية جداً لاستغلال العين المستأجرة فلا يتصور ان يتحمل نصف المصاريف

والثالث باشتراكهما في ذلك باحضاره لهما القوالب والادوات اللازمة لذلك وطابت عقابهم بمقتضى المادة ١٩٧ من قانون العقوبات والمادة ٦٧ و ٦٨ من القانون المذكور بالنسبة للثالث واستندت في اثبات التهمة قبلهم على شهادة الشهود وضبط الادوات والنقود المزيفة في الوابور الذي يملك نصفه عبد الشهيد قزمان والنصف الآخر مستأجر له ارمانوس سليمان وفي المحل المخصص لاقامة الاثنين الاولين بالوابور المذكور والمتهمون انكروا ما نسب اليهم وطلبوا الحكم ببراءتهم

والمحكمة الابتدائية تراى لها ان التهمة ثابتة قبل الاول باعتبارانه فاعل أصلي والانسان الآخران مشاركان له بمساعدتهما وحكمت بتاريخ ٣ اكتوبر سنة ٩٩ عملاً بالمواد ١٧٩ و ٦٧ و ٦٨ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات على كل منهم بالسجن سبع سنين بنحصر منها الجلس الاحتياطي والزمنهم بالمصاريف بطريق التضامن والمتهمون استأنفوا هذا الحكم والنيابة العمومية طلبت من محكمة الاستئناف تأبد الحكم المستأنف والمحامون عن المتهمين طلبوا إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين وتمسكوا بما تمسك به المتهمون امام المحكمة الابتدائية من ادلة النفي والمسائل القانونية وقالوا ان الحكومة هي التي حرضت المتهمين على ارتكاب الجناية فلا عقاب عليهم وقالوا أيضاً على فرض ثبوت التهمة قبل المستأنفين فلا يكون الفعل الصادر منهم جناية بل هو شروع في الجناية وزاد المحاميان عن ارمانوس سليمان وعبد الشهيد قزمان انهما كانا لا يعلمان بان الادوات التي ضبطت قد استحضرت لتزييف النقود وان قسطندي مهندس الوابور اخبرهما بان هذه الادوات استحضرت للزومها لاصلاح الوابور وتشغيله وان فصل المحل الذي خصص لهذه الادوات عن الوابور لحسن هو الادارة وانتظام الاشغال

المحكمة

بعد سماع اقوال النيابة وطلباتها وأقوال المتهمين والمحامين عنهم والاطلاع على أوراق القضية

﴿ ٨٨ ﴾

مصر استئنافي رجائي رقم ٢٣ يناير سنة ٩٠٠ في قضية النيابة العمومية ضد قزمان ابو العز

تقليد المسكوكات

لم يشترط القانون لوجود جريمة تقليد المسكوكات مشابهة للمسكوكات الحقيقية تمام المشابهة فتعتبر هذه الجريمة تامة لا مشروعا فيها متى كانت المسكوكات المزيفة تشابه النقود الحقيقية مشابهة كافية لتداولها وقبولها في المعاملة ولوانها لا تشتمل على جميع اوصافها

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنجح والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة احمد عفيفي بك وبحضور حضرات مستر كوغلن ومستر رويل قضاء وعلي أبو الفتوح افندي وكيل النيابة العمومية ومحمد ابوالنور افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٦٦٤ سنة ٩٩ للمقيدة بالجدول العمومي بنمرة ٢٠٩٧ سنة ٩٩

ضد

قزمان أبو العز عمره ٢١ سنة كاتب ومقيم باخيم وارمانوس سلبان عمره ٣٥ تاجر ومقيم باخيم وعبد الشهيد قزمان عمره ٥٤ تاجر ومقيم باخيم

ومعين للمحاماه عن الاول عاذر حبشي افندي وعن الثاني محمد أبو شادي افندي وعن الثالث خليل بك ابراهيم

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين والمحامين عنهم والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

اقامت النيابة العمومية الدعوى على كل من قزمان أبو العز وارمانوس سليمان وعبد الشهيد قزمان امام محكمة الجنابات بسيوط واتهمت الاثنين الاولين منهم بتقليد النقود الفضية المصرية وتزييفها بتأحية الصوامع يوم الاثنين ٢٦ يونيه سنة ٩٩

التي صرفت على الآلات السابقة مع انه لم يثبت انه جعل ما صرفه على المؤجر ومع أن المستأجر اذا انقضت مدة اجارته فسخت ويجوز أن صاحب العين المؤجرة لا يجدد معه عقد الاجارة فكيف يصرف على تلك الآلات ويدعي أن شراءها لاصلاح الواوور

ومن حيث انه ينتج مما تقدم وما هو مدون بالحكم الابتدائي ان عبد الشهيد قزمان وارمانيوس سليمان ساعدا مرتكبي الجناية باعطائهم الآلات والاشياء التي تلزم لتزييف النقود مع علمهما بان ستعمل في هذا الغرض

عن التحريض

من حيث انه ثابت من التحقيقات ان فكرة تزييف النقود وجدت عند المتهمين وابتدأوا في اعداد ما يلزم لتنفيذها قبل مقابلتهم بكوهان ولم يثبت ان كوهان هو الذي ابتكر هذه الفكرة وعرضها على المتهمين او انها كانت عندهم حقيقة وهو الذي قواها في نفوسهم وأما اخبار كوهان رجال الحكومة بعزم المتهمين على ارتكاب الجناية وطلبهم منه المساعدة في تنفيذها ووعد رجال الحكومة له بعدم العقاب اذا ذهب مع المتهمين وساعدهم وأخبر الحكومة وقت العمل فلا يمد تحريضاً ومن حيث انه لو فرض ان كوهان هو الذي حرض المتهمين على ارتكاب الجناية فانه لم يثبت ان رجال الحكومة كلفوه باستعمال وسائل التحريض

ومن حيث انه مما ذكر وما هو مدون بالحكم الابتدائي تبين انه لا تحريض من قبل رجال الحكومة وانه لا لزوم للبحث في كون التحريض من رجال الحكومة على ارتكاب الجناية يكون سبباً لعدم عقاب مرتكبها واخلاقه من المسؤولية أم لا

عن الشروع

من حيث ان القانون لم يشترط لوجود جريمة تقليد النقود وتزييفها مشابهة للنقود الحقيقية تمام المشابهة بل أطلق ولذا قال علماء القوانين ان مجرد مشابهة النقود المزيفة للنقود

الحقيقية وأن لم تكن مشتملة على جميع اوصافها وقبولها في المعاملة عند عدم التأمل فيها كاف في كون جريمة التقليد والتزييف تامة ولا تعتبر شروعا

ومن حيث ان النقود المزيفة التي ضبطت عند المتهمين مشابهة للنقود الحقيقية ولا تنقص عنها سوي الجزير ويجوز قبولها عند عدم امعان النظر فيها فتقصانه لا يجعل الجريمة غير ثابتة ويصيرها شروعا ووجود الآلة الممثلة لعمل الجزير مع الآلات التي ضبطت لا يدل على أنه كان في نية المتهمين عمل الجزير قبل تداول النقود المزيفة بين الناس لان النية أمر باطني لا يمكن تصوره ومعرفة الغير بدون عمل مادي يصدر من صاحبها ومما تقدم ومن أسباب الحكم الابتدائي بتبين أن التهمة ثابتة على المتهمين وان الحكم الابتدائي في محله غير أنه يترامى للمحكمة أن العقوبة التي حكمت بها المحكمة الابتدائية شديدة ويلزم تحقيقها

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ١٧٩ و ١٧٨ و ٦٧ و ٦٨ الوارد نصوصها بالحكم المستأنف وعلى المادة ٣٥٣ فقرة ثالثة التي نصها « واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤقتاً أو السجن المؤبد تكون العقوبة بالسجن المؤقت ويجوز الحكم بالحبس التأديبي الذي لا يجوز ان تكون مدته أقل من سنتين »

وبعد رؤيته المواد ٣٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حكمت المحكمة حضوراً بتمديد الحكم المستأنف والحكم على كل من المتهمين بالحبس مدة ثلاث سنوات ينقص لهم الحبس الاحتياطي والزمنهم بالمصاريف وان لم يدفعوا يعاملوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

٨٩

استئناف مصر جنائي ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٠
النيابة ضد السترجيلة صالحاني
اختصاص محكمة الاستئناف

بنظر قضايا المخالفات

ان القاعدة الاساسية في استئناف أحكام المخالفات تقضى برفعه الى المحكمة الابتدائية التابعة لها محكمة المخالفات . أما اختصاص محكمة الاستئناف العليا في نظر قضايا المخالفات فلا يكون الا بنص صريح في اللوائح التي تخولها هذا الحق وعليه فاذا طبقت محكمة المخالفات على التهمة احدى اللوائح التي بموجبها يرفع الاستئناف الى محكمة الاستئناف العليا وكان تطبيقها هذا خطأ كان لمحكمة الاستئناف عند رؤيتها خطأ التطبيق ان تعين اللائحة الواجب تطبيقها وترى ما اذا كانت هذه اللائحة تسوغ لها نظر الاستئناف فتراه أولاً تميزه لها فتقضي بعدم الاختصاص

محكمة استئناف مصر لاهليه بدائرة الجنج والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة يوسف شوقي بك وبحضور حضرات متر كوغلن ومستر سانو قضاء وتوفيق نسيم افندي وكيل النيابة وكاتب الجلسة محمد افندي أبو النور أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١١١٧ سنة ٩٠٠ المقيدة بالجداول العمومي نمرة ١١٥٧ سنة ٩٠٠ وقلم قضايا نظارة الداخلية عن نظارة الاشغال مدعى بحق مدني

ضد

الست جيله صالحاني قبالة سكنها القلبي

وعمرها ٤٠ سنة

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة يوسف شوقي بك وطلبات النيابة وأقوال مندوب قلم قضايا الحكومة في غيبة التهمة والاطلاع على أوراق القضية والمدادولة في ذلك قانوناً

النيابة العمومية أقامت الدعوى على هذه التهمة واتهمتها بوضع مهمات العبارة تعلقها امام الواجهتين القبلية والشرقية بمنزلها الكائن بالقلبي بدون رخصة والحضر في ١٥ ابريل سنة ٩٠٠ ومحكمة مخالفات مصر حكمت غنياً في ٢ يوليو سنة ٩٠٠ بتغريم التهمة عشرين قرش صاغ

في يده اقرار ضمنى من المدين بالدين

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بملوي
بجلسة المواد المدنية المنعقدة علناً بالمحكمة
في يوم الاربعاء ١٥ نوفمبر سنة ٩٩ (١١ رجب
سنة ١٣١٧) تحت رئاسة حضرة حسين درويش
أفندي قاضي المحكمة وحضور محمد موسى
أفندي كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي
في قضية الشيخ عبد الرحمن محمد يوسف
التاجر من ملوي

ضد

مصطفى برمي الصباغ من الاشموين
الواردة جدول المحكمة سنة ٩٩ نمرة ١٥٧٨
من حيث ان المدعي قال انه يدين المدعى
عليه في مبلغ ٣٥٠ قرش ثمن نيسله من محل
تجارته وان المدعى عليه رهن له في نظير هذا
الدين حصة قدرها ٦ قراريط قيمة ما خصه
بالارت الشرعي عن والده في منزل كائن ببندر
ملوي قائم البناء والجدران حده الشرقي يعقوب
مخايل والقبلي حنا سعد والبحري حنا عبد
الملك والغربي بمعه مضيعة حسونه الشريف
وبقته شارع الضرب وفيه الباب بفتح وأنه لتأخر
المدعي في دفع الدين أقام عليه هذه الدعوى
وطلب في الجلسة الحكم بإلزام المدعي عليه
بالمبلغ المذكور وحبس العين المرهونة تحت يده
حق يستولى على مبلغ الرهن مع إلزام المدعى
عليه بالمصاريف وقدم سنداً

وحيث أن المدعي عليه قال ان الدين تجاري
ومضى عليه أكثر من المدة المقررة قانوناً لحق
المدعي فيه سقط

وحيث أن المدعي رداً على ذلك قال أن
الدين لم يكن تجارياً

وحيث أن المدعي هو تاجر كاعترافه وكما
هو واضح بالأوراق والمبلغ ثمن نيسله كما تقدم
فالدين اذا تجارى

وحيث أنه من يوم تحرير العقد لغاية رفع

الاستئناف النظر في المخالفات التي نصت عليها
وحيث أنه بناء على ما علمنا ذكر تكون هذه
المحكمة غير مختصة بنظر الاستئناف المرفوع من
المحكوم عليها
وحيث ان المستأنفة لم تحضر بعد اعلانها
قانوناً فيكون الحكم بالنسبة اليها غيبياً

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة ١٥٢ جنات
ونصها يرفع الاستئناف لمحكمة الجنيح ويطلب
حضور الاخصام امامها بميعاد ثلاثة ايام كامله
بمعرفة قلم النائب العمومي
ويكون الاجراء امام المحكمة المذكورة
بمراعاة الاحوال والقواعد المقررة في الباب
الثاني من هذا الكتاب

وعلى الامر العالي الصادر في ٣١ اغسطس
سنة ٩٢ مادة ونصها استئناف الاحكام الصادرة
من محاكم الامور الجزئية في مواد الجنيح
والمخالفات يرفع الى المحكمة الابتدائية التابعة لها
تلك المحاكم الخ

حكمت المحكمة في غياب الست جيله
صالحاني بقبول الاستئناف شكلاً وقررت
موضوعاً بعدم اختصاصها بنظر القضية وازافت
المصاريف الخاصة بالاستئناف على جانب الحكومة
هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية
المنعقدة في يوم الاثنين عشره ستمبر سنة ٩٠٠
١٥ جمادي الاولى سنة ١٣١٨

٩٠

ملوي مدني ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩
الشيخ عبدالرحمن محمد « ضد » مصطفى برمي
في الرهن وفي سقوط الحق وانقطاع

المدة المقررة لسقوط الحق

حيازة المرتهن للعين المرهونة مانعة من
سقوط حقه في المطالبة بالدين لان وجود العين

وبان تدفع الى نظارة الاشغال مبلغ ٢٣٧٢ قرش
صاغ و ٢٠ فضه صاغ عبارة عن مبلغ ٢٣ جنيه
و ٧٢٥ ملين والمصاريف عملاً بالمواد (٣٤١)
عقوبات و ١ و ١١ و ١٥ من لائحة التنظيم
والتهمة عارضت في هذا الحكم في ١١ يوليو
سنة ٩٠٠

والمحكمة المشار اليها حكمت في ٢٣ يوليو
سنة ٩٠٠ بقبول المعارضة المرفوعة من التهمة
شكلاً وايدت الحكم فيما يختص بالعقوبة وتعديله
بخصوص مبلغ التعويض وجه له الف
وسبعماية قرش وقرش وثمان الرخصة ٢٦ قرشاً
والزامها بالمصاريف عملاً بالمواد سالفة الذكر
فاستأنفت هذا الحكم في ٢٤ يوليو سنة ٩٠٠
حيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني
فيكون مقبولاً شكلاً

وحيث أن موضوع المخالفة المسندة للست
جيله صالحاني تلخص في انها تجارت على وضع
مهمات العمارة تعلقها على الشارع العمومي بدون
رخصة

وحيث ان هذا الامر مخالف للمادة الاولى
من لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية الصادرة
في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ لا الى احكام لائحة
التنظيم الصادرة في ٢٦ اغسطس سنة ٩٨ التي
طبقها خطأ محكمة المخالفات على هذه المخالفة
وحيث ان القاعدة الاساسية في استئناف
احكام المخالفات تقضي برفعها الى المحكمة الابتدائية
التابعة لها محاكم المخالفات وذلك اتباعاً لما جاء
ما ددة ١٥٢ تحقيق الجنات والامر العالي الصادر
في ٣١ اغسطس سنة ١٨٩٢ مادة (٦) استئناف
الاحكام الصادرة من محاكم الامور الجزئية في
مواد الجنيح والمخالفات يرفع الى المحكمة الابتدائية
التابعة لها تلك المحاكم

وحيث ان اختصاص محكمة الاستئناف العليا
في نظر قضايا المخالفات قد جاء بالنص عليه نصاً
في اللوائح التي تخول لها هذا الحق

وحيث ان لائحة استعمال الافراد الطرق
العمومية لا يوجد بها نص صريح يسوغ لمحكمة

هذه الدعوى قد مضى أزيد من الخمس سنين المقررة في المادة ١٩٤ من قانون التجارة لسقوط الحق في المواد التجارية الا أن هناك أمر آخر يمنع المدعي عليه من التمسك بمضي هاته المدة وهو وجود المنزل مرهوناً لغاية الآن تحت يد المدعي في مقابل الدين كاعتراف نفس المدعي عليه في الجلسة وذلك لما هو معلوم من أن سقوط الحق بمضي المدة مبني على قرينة قانونية وهي احتمال حصول السداد حتى أن الدائن سكت كل المدة المقررة ومن المعلوم أن القرينة القانونية تسقط عند قيام الدليل النافي لها مثل اعتراف التمسك بالمدة بما يخالفها أو عند قيام دليل آخر مقام ذلك الاعتراف

وحيث أن ترك المدعي عليه للمنزل لغاية الآن تحت يد المدعي في مقابل الدين اعتراف مستمر منه ببقاء الدين في ذمته لانه لو لم يكن كذلك لما كان بهذه الصورة وهذا مانع له من التمسك بمضي المدة

وحيث أنه وان كان المقدم لم يعين فيه أجل للسداد الا انه تبعاً للقاعدة القانونية وهي (الواجب بدون أجل واجب حالاً) ترى المحكمة أن المدعي محق في طلب المبالغ وعليه يتعين الحكم له به مع حبس الدين في نظيره حسب طلبه .
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفع بمضي المدة التمسك به المدعي عليه وبالزامه بان يدفع للمدعي المبلغ المطلوب وقدره ٣٥٠ قرش ثلاثمائة وخمسين قرشاً وبحبس الدين المرهونة تحت يد المدعى في مقابل ذلك المبلغ مع الزام المدعي عليه بالمصاريف

٩١

استئناف مضر جنائي سنة ١٠٠
النيابة - ضد - حبيب شوريني
المدعي المدني في جنح التفليس

يجوز لأحد أرباب الديون أن يدخل مدعياً بحق مدني امام محكمة الجنح في القضايا المرفوعة

على المفلس بتهمة التدليس أو التقصير

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنح والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة احمد عفيفي بك وبحضور حضرات مستر كوغلن ومستر رويل قضاء وعلى ابو الفتوح افندي وكيل نيابة ومحمد ابو النور افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٢١٥٦ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي بنمرة ٥١ سنة ٩٠٠ وعلى محمد أبو فريجه مدعي بحق مدني الحاضر بالتوكيل عنه بالجلسة اسكندر افندي لكح المحامي ضد

حبيب شوريني عمره ٦٠ سنة مزارع ومقيم بطنطا

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية والوكيل عن المدعي بالحق المدني في غياب المتهم والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

أقامت النيابة الدعوى العمومية امام محكمة طنطا الجزئية على حبيب شوريني واتهمته بأنه أفلس بتقصير منه وطلبت عقابه بمقتضى المواد ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ من قانون العقوبات

ودخل في الدعوى أحد دائنيه على محمد وطلب جملة مدعياً بحق مدني والحكم له بثلاثة آلاف قرش والمحامي عن المتهم رفع مسألة فرعية وطلب من المحكمة الحكم بعدم قبول علي محمد مدعياً بحق مدني واستند على ما جاء في قانون التجارة من ان الدعاوي المتعلقة بأموال المفلس لا يجوز رفعها الا من وكلاء الدائنين أو عليهم لقد انضمت لهذا الرأي النيابة وطلبت من المحكمة الحكم بما طلبه المحامي عن المتهم والمحكمة

بجاسستها المنعقدة في يوم ١٩ نوفمبر سنة ٩٩ حكمت حكماً حضوياً بقبول المسئلة الفرعية وعدم دخول محمد علي مدعياً بحق مدني في هذه القضية وأمرت بالتكلم في الموضوع في جلسة هذا اليوم

والمدعي بالحق المدني استأنف هذا الحكم وطلب المحامي عنه من محكمة الاستئناف الحكم

بالغاء الحكم المستأنف وقبول موكله مدعياً بحق مدني في هذه القضية وأمرت بالتكلم في الموضوع في جلسة هذا اليوم

والمدعي بالحق المدني استأنف هذا الحكم وطلب المحامي عنه من محكمة الاستئناف الحكم بالغاء الحكم المستأنف وقبول موكله مدعياً بحق مدني واستندت على ما جاء في مادة ٤٠١ وما يليها من قانون التجارة

ونياً الاستئناف عارضت في هذا الطلب وطلبت تأييد الحكم المستأنف والمتهم لم يحضر وان كان قد أعلن قانوناً

المحكمة

بعد الاطلاع على اوراق الدعوى وسماع أقوال وطلبات وكيل المدعي بالحق المدني والنيابة في غيبة المتهم والمداولة في ذلك قانوناً من حيث ان ما جاء في مادة ٢١٧ وما يليها من قانون التجارة من منع اقامة الدعوى المتعلقة بأموال المفلس الا من وكلاء المداينين أو عليهم هو خاص بالحقوق العينية منقولة أو ثابتة وقد استنتت مادة ٢١٩ الدعاوى المتعلقة بنفس المفلس وأجازت اقامتها منه او عليه

وحيث ان مادة ٣٩٦ من قانون التجارة نصت على ان المحاكمة في الاحوال المتعلقة بالتفليس الناشئ عن التقصير أو التدليس تكون بناء على طلب وكلاء أصحاب الديون أو النيابة العمومية او احد ارباب الديون أيأ كان وحيث انه يؤخذ من مادة ٣٩٧ وما يليها من القانون المذكور جواز دخول أحد أرباب الديون مدعياً بحق مدني امام محكمة الجنابات أو الجنح في الدعاوي التي تقام على المفلس بتهمة التدليس أو التقصير

وحيث ان علماء القوانين الفرنسية عند تكلمهم على المواد المتعلقة بالتفليس عن التقصير أو تدليس الذي نصها كنص المواد السابقة من القانون المصري قالوا بجواز دخول أحد أرباب الديون مدعياً بحق مدني امام محاكم الجنابات أو الجنح عند نظرها في الدعاوي المقامة على المفلس بالتقصير

والمكان الموضحين ومن يرسي عليه المزار يدفع الثمن فوراً وإذا تأخر يعاد المزار على ذمته ويلزم بالفرق

نحرياً في ١٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ و ٢٤ جاد آخر سنة ٣١٨

نائب الباشمخضر ميت غمر
حنا بستخرون

محكمة المنصورة الجزئية

مكتب حضرة مخايل افندي مندي الحامي

اعلان بيع محصولات

انه في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة

١٠ أفرنكي صباحاً بناحية ميت العرق دقهليه

سبباع بطريق المزار العمومي محصول ١٠

قراريط قطن بمحوض الداوار ومحد من بحري

احمد أبو زهره وغربي الغازي الموجي وقبلي

أحمد أبو زيد زقايه فاصل وشرقي جسر رعة

الساحل المومي وذلك محصول القطن هو ملك

علي محمد الموجي ومرسي محمد الموجي و ابراهيم

محمد الموجي مزارعين ومقيمين بناحية ميت أبو

العرق دقهليه السابق توقيع الحجز عليهم

في ٢٢ ستمبر سنة ٩٠٠ بمعرفة زيد افندي

احمد الحضر بمحكمة المنصورة الجزئية الاهلية

تنفيذاً للحكم الصادر من المحكمة المشار

اليها بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠ و ١١ صفر سنة

٣١٨ وفاء لسداد مبلغ ٣٦٤ قرش صاغ ميري

خلاف ما يستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب فيله افندي

ابراهيم من ارباب الاملاك ومقيم بالمنصورة

ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة مخايل افندي

مندي الحامي

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليم والساعة

المبين اعلاه ومن يرسي عليه آخر عطاي دفع الثمن

فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

باشمخضر محكمة المنصورة

امضا

سعد افندي فرج المقبحة بناحية سنديون قلوبيه

المحكوم من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ مآرت

سنة ٩٠٠ بنزع ملكيتها من العقار المذكور بناء

على طلب استيته بنت روفائيل وفاء لمطلوبها

البالغ قدره ١٥٨٢ قرش صاغ و ٢٠ فضه

والمصاريف وكان رسي المزار في تلك الحصة

على المدعية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ٩٠٠ بمبلغ

٣٦٠٠ قرش صاغ وتقرر بزيادة العشر من

الخواتجات عزوز سليمان وأمين سليمان الوكيل

عنهما نقولا افندي ديب الحامي فصار ٣٩٦٠

قرش صاغ ورسي المزار عليهما بجلسة ٥ يولي

سنة ٩٠٠ بمبلغ قدره ٥٠٠٠ قرش صاغ

وبالنسبة لعدم قيامهما بالوفاء فطلبت تحديد يوم

آخر للبيع وتحدد له جلسة ١٤ أكتوبر

سنة ٩٠٠ وفيها تقرر تنقيص الثمن من خمسة آلاف

الى ثلاثة آلاف قرش صاغ

فعلى من يرغب الشراء ان يحضر في الزمان

والمكان المحددين آنفاً وله الاطلاع على شروط

البيع وحكم نزع الملكية السالف ذكره

الموجودان بدوسيه القضية

كاتب المحكمة

امضا

اعلان بيع مواشي محجوزه

انه في يوم الثلاث ٣٠ أكتوبر سنة ٩٠٠

و ٥ رجب سنة ٣١٨ الساعة ٣ عربي نهراً

بناحية كفر ميت المعز بمركز ميت غمر دقهلية

بناء على طلب الشيخ جمعه سويلم التاجر من

حصنا

سيصير الشروع في بيع شب بقر اسود بقرون

صغيره سن ثمانية سنوات وشب بقر اسود بقرون

خياره سن عشر سنوات وجاموسه شمله

سن عشر سنوات تملق متولي عن السابق الحجز

عليها بتاريخ ٢٢ ستمبر سنة ٩٠٠ وفاء

لمبلغ ٢٤٥٢ قرش صاغ بحكم صادر من محكمة

ميت غمر الجزئية بتاريخ ٥ يولي سنة ٩٠٠

ومعلن بتاريخ ١٦ اغسطس سنة ٩٠٠

فكل من له رغبة في المشتري يحضر في الزمان

التدليس وقد أيدت محكمة النقض والابرار ياريس
هذا الرأي (راجع جازو وشفو ايلي والبندكت
الفرنساوي)

وحيث انه يتبين مما تقدم أن ما حكمت به
محكمة أول درجة في غير محله ويتعين الغاء الحكم
المستأنف والحكم بقبول علي محمد مدعياً بحق مدني
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بالغاء الحكم الصادر من محكمة
طنطا الجزئية القاضي بعدم جواز دخول أحد
الدائنين بصفة مدعي بحق مدني وقررت بقبول
طلب علي محمد أبو فرج بخود دخوله بصفة مدعي بحق
مدني وبإضافة مصاريف هذا الحكم على طرف
الحكومة

اعلانات

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

انه في يوم الاحد ١٨ نوفمبر سنة ٩٠٠
الساعة ٨ أفرنكي صباحاً بسرأي المحكمة بجلسة
المزادات العمومية التي ستمقد بسرأي المحكمة
المشار اليها الكائنة بشارع قصورة باغوص قسم
شبرا بمصر سبباع بالمزار العمومي العقار الآتي
بيانه

أولاً ستة قراريط شائعة في منزل يبلغ
مقاسه ٦٥ متر بعطفة الجليل
الموصلة بشارع باب البحر غربي
منزل ورثة المرحوم سعد افندي
فرج ومنقربوس افندي حنا

ثانياً ثلاثة قراريط مشاعة في منزل بالمعطفه
المذكوره يبلغ مقاسه ٨٣ متر
محدود من شرقي عطفة الجليل
غربي سيد احمد يوسف قبلي ورثة
الحاج علي مفتاح بحري سعد

افندي فرج ومنقربوس افندي حنا
وهذه المقارات تملق الحرمه مرهم بنت

اعلان

محكمة بها الجزية الاهلية

عن مبيع مواشي محجوز عليها
يكوم معلوم لدى العموم أنه في يوم السبت
٢٧ أكتوبر سنة تسعماية الساعة ١١ افرنكي
صباحا بسوق ناحية القشيش قلوبيه

سيصير الشروع في مبيع جبل ابيض به كي
بصدغه الالين بهيئة سن ٨ أو ٧ سنوات ملك سالم
احمد راشين من ناحيه طمايوس قلوبيه السابق
الحجز عليه بتاريخ ٢٢ ستمبر سنة تسعماية تنفيذاً
للمحكم الصادر من محكمة بها الجزية بتاريخ
٢٨ مارس سنة ٩٠٠ وقاء لمبلغ ٣٦٤ قرش
من أصل ومصاريف بخلاف ما يستجد

وهذا البيع بناء على طلب الشيخ محمد
رزق القاطن بعزته باراضي كفر طما قلوبيه
ومتخذ له محلا مختاراً يندر بها مكتب حضرة
ابراهيم افندي الزرقاني المحامي
فعلى من يرغب المشتري الحضور في
اليوم والساعة والمحل المذكورين ومن يرسي
عليه الثمن يلزم بدفعه فوراً وان تأخر يعاد البيع
على ذمته ويلزم بفرق البن
١٣ أكتوبر سنة ٠٠٩

نائب باشمخضر محكمة

بها الجزية

مخايل بقر

محكمة السيد زيب

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٥٩٥ سنة ٩٠٠
انه في يوم اثنلاث ١٣ نوفمبر سنة ٩٠٠
٢٠ رجب سنة ٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً
بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد باعلاقه
قول قسم السيد زيب بمصر

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه
قسماً واحداً ومحدد لافتح المزايدة فيه مبلغ
وقدره ثمانية جنيه مصري

بيان العقار

حصة قدرها ستة قراريط شائعة في ارض
وبنا منزل كائن بحارة الداوودي بعرب ليسار
قسم الخليفة محتوي على دورين ارضي وعلوي
بحدود اربع القبلي فرج الشماع والبحري
الشيخه بحيره والغربي محمد الفسخاني والشرقي
ابراهيم عبد المال آيله له بطريق الميراث الشرعي
عن والده المرحوم أبو طالب

وهذا البيع بناء على طلب الست زهيره
بنت حسنين الساكنة بعرب ليسار قسم الخليفة
بمكتب مصطفى افندي فهمي المحامي

ضد

محمد أبو طالب الحجار الساكن بعرب ليسار
قسم الخليفة بشياخة ابراهيم العزقلاني بموجب
حكم صادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٠ ستمبر
سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة مصر الاهلية بتاريخ
٢٧ ستمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٥١٩ قاضي بنزع
ملكية محمد أبو طالب من الحصة المذكورة ومودعة
مع باقي الاوراق بما فيها شروط البيع بقلم كتاب
المحكمة

فعلى من يرغب المشتري الحضور في المحدد
بعاليه وله الاطلاع على شروط البيع وقت ما يريد
تحريراً بمصر في ١٧ أكتوبر سنة ٩٠٠
٢٣ جاد الثاني سنة ٣١٨

كاتب المحكمة

امضا

اعلان

من محكمة الازبكية الجزية

عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العمومي
انه في يوم الاثنين ٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ موافق
١٢ رجب سنة ٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً
بشارع السكة الجديدة ببولاقي

سيصير الشروع في مبيع منقولات محجوزة
بالمزاد العمومي بشارع السكة الجديدة ببولاقي
وهذه المنقولات تعلق محمد الليسي الترامسي
وقاطن ببولاقي سبق توقيع الحجز عليها بتاريخ
١٥ ديسمبر سنة ٩٨ بمعرفة أحد محضري المحكمة
بناء على طلب الحرمه فاطمه بنت اسماعيل

المشخذه لها محلا مختاراً مكتب الافوكاتو عطيه افندي
علي المحامي الكائن امام محكمة الازبكية الجزية
تنفيذاً لخلاصة الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٥ مايو سنة ٩٨ المشمول بصيغة التنفيذ
القاضي بالزامه بدفع ١٢٠ قرشاً والمصاريف
وكان عمل استرداد عن المنقولات المحجوزة من
الحرمه آيله بنت صالح القاطنة بوكالة المقشات
وحكم من هذه المحكمة برفضه في ٢٢ مارس
سنة ٩٩ وأعلن ذلك الحكم لها وأصبح الحكم
الاصلي نهائياً

فكل من يرغب المشتري عليه الحضور في
الزمان والمكان المبينين أعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزاد
بالثاني على ذمته فان نقص الثمن يلزم بفرق النقصان
تحريراً في ٢١ أكتوبر سنة ٩٠٠

نائب باشمخضر محكمة

الازبكية الجزية

امضا

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مديرية وتجارية وجنائية
وقض و ابرام وتضمن أيضاً الاوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
برشد عن مواضع كل ذلك وثمان هذه المجموعة
مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و ١٣٠ لخلافهم

(طبع بالمطبعة العمومية)